الفصل الثاني

الميـــاه

لأن المياه من أهم المصادر الطبيعية، التي قد تضطر أقطار الشرق الأوسط إلى امتشاق السلاح مستقبلاً، لتأمين حاجاتها منه، فإنهـا (أي المياه) تعتبر موضوعاً رئيسياً في المفاوضات المتعددة الأطراف. وقد سبق لتركيا أن حاولت عقد مؤتمر متعدد الأطراف في استانبول، لبحث مشكلة المياه في المنطقة، ولم تنجح تركيا في مساعيها لعقد المؤتمر، بعد أن رفضت سوريا حضوره بسببٍ دعوة إسرائيل إلى المؤتمر.

والحقيقـة أن الـدور المؤثـر للمياه في النـزاع العـربي الإسرائيلي، لم يحظ بما يستحقه من اهتمام وتركيز، رغم صلته الـوثيقـة بالـمفهـوم الأوسـع لأمن كل من إسـرائيل والأردن والفلسـطينيين. كمـا أن قلائل هم الذين لاحظوا الدور الحاسم الـذي ستضـطلع به المياه على صعيد العـلاقـات الـدبلومـاسية والسياسية والاقتصادية بين أقطار الشرق الأوسط، وتحديد طبيعة ومضمون هذه العلاقات.

ولا شك أن نجـاح أو فشـل أقـطار سوريا الطبيعية والعراق

وتركيا، وكذلك حوض النيل في الاتفاق بالتراضي على حصصها من المصادر المائية المتوفرة، سواء كانت سطحية أو جوفية، سيكون له شأن كبير في تحديد العلاقة بينها.

ولأهمية موضوع المياه في المفاوضات المتعددة الأطراف، نورد في هذا الفصل مقتطفات من المقالات والخطب والتصريحات وأوراق العمل، تتعلق بموضوع المياه على صعيدين: الأول هو البعد العربي الإسرائيلي، والثاني هو البعد الإقليمي، بالإضافة إلى بيانات عن استعمالات المياه، ومعلومات عن خطط ومشاريع سابقة لاقتسام المياه.

نظرة إقليمية شاملة على مشكلة المياه(*)

عند نهاية هذا القرن ستكون المياه ـ وليس النفط ـ الموضوع الذي يشغل الجميع في الشرق الأوسط. ويقول معهد الرقابة العالمية: «رغم التكنولوجيا الحديثة والإنجازات الهندسية فإن تأمين الماء العذب للعالم بأسره في المستقبل قد لا يتحقق» فالتقديرات بهذا الصدد بالنسبة إلى مصر والأردن وإسرائيل والضفة الغربية وقطاع غزة وسوريا والعراق لا تدعو للاطمئنان. وإذا

(*) مقتبسة باختصار عن (سياسة أمريكا الخارجية حول موارد المياه في الشرق الأوسط) جويس ستار ودانيال ستول. مركز الدراسات الدولية والاستراتيجية. واشنطن ١٩٨٧. الصفحات ٥ حتى ١٥.

استمرت أنماط استهلاك الماء الراهنة، فإن ظهور نقص في المياه بالإضافة إلى تدني نوعيته سيؤدي إلى تفاقم النزاع والتنافس لتأمين كل طرف ما يحتاجه من المياه.

حوض نهر الأردن:

ينبع هذا النهر من المرتفعات السورية واللبنانية ويبلغ معدل تدفُّق المياه فيه (٢٨٧ , ١) مليون متر مكعب سنوياً. ويعتبر رافده الرئيسي ـ نهر اليرموك ـ الحدود السياسية بين الأردن وسوريا. كما أن نهر الأردن نفسه هو الحدود السياسية بين الأردن وإسرائيل.

إن الأوضاع ستسوء في حوض نهر الأردن، ومع نهاية هذا القرن ستزداد حاجة إسرائيل من المياه (٣٠) بالمئة مما تستهلكه الآن، وستزداد حاجة الأردن بنسبة (٢٠) بالمئة مما يستهلكه الآن. لقد تم تطوير الجزء العلوي من النهر، إلى أقصى قدراته. وإذا استمرت الإنشاءات في سد (الوحدة/ المقارن) على نهر اليرموك فسيصبح بالإمكان استغلال مياهه بشكل كامل. ثم إن نوعية المياه السطحية والجوفية تتعرض للفساد بوتيرة متسارعة، وهو ما يستدعي الاستثمار الواسع في معالجتها. وبرامج للحصول على المزيد من المياه الجوفية ومراقبة نوعية المياه. ويرى بعض الخبراء بأن الأردن وإسرائيل، لا بد أن يطورا كافة مصادر المياه القابلة للتجدد والاستمرار حوالي عام ١٩٩٥، لكنهما سيصلان إلى نقطة حرجة

في استغلال مصادر المياه غير المتجددة، إلا إذا اتخذا إجراءات سريعة لمعالجة هذا الوضع.

وربما تعود الخصومات الكامنة وتزداد حدة لأن سوريا تواصل تنفيذ خططها لتطوير الجزء الأعلى من نهر اليرموك، خاصة وأن من شأن هذه الخطط أن تؤدي إلى زيادة نسبة الملوحة في الجزأين الأردنيين من نهري اليرموك والأردن، وانخفاض مستوى الماء في البحر الميت، ونقص مياه الري اللازمة لمشروع قناة الغور الشرقية. ومن وجهة النظر الاستراتيجية، قد تؤدي جهود وخطط سوريا إلى التأثير على حصة الأردن من مياه نهر اليرموك، الذي يعتمد عليه الأردن لري وادي الأردن، وربما تؤثر على حصة إسرائيل من نهر الأردن، وهو أمر يصعد احتمالات التوتر، وحتى النزاع بين الأطراف الثلاثة.

إسرائيل:

معروف أن إسرائيل تنقل المياه من حوض الأردن بواسطة الأقنية والأنابيب، إلى الأجزاء الغربية في البلاد. وتستهلك إسرائيل (٩٥) بالمئة (من أصل زهاء ١,٧٥٥ مليون متر مكعب سنوياً) من مصادرها المائية المتجددة، كما أن الفرد الإسرائيلي يستهلك كمية من المياه سنوياً، تساوي خمسة أضعاف ما يستهلكه الفرد في أية دولة مجاورة، ويبلغ الاستهلاك السنوي الإسرائيلي من المياه

١,٧٥٠ مليون متر مكعب.

ورغم أن إسرائيل استطاعت تخفيض كميات المياه المستعملة في الزراعة بنسبة (١٥) بالمئة خلال السنتين الماضيتين، غير أن هذا التخفيض، لم يقلل الضغط على مصادر المياه المتاحة. وإذا كانت التقديرات صحيحة، فستواجه إسرائيل عند نهاية هذا القرن نقصاً في المياه يقدر بثمانمائة مليون متر مكعب سنوياً، أي ما يعادل نصف استهلاكها الراهن. ولأن زهاء (٧٥) بالمئة من المياه التي تستهلكها إسرائيل تستعمل في الزراعة فقد يؤدي تخفيض المياه المستعملة في الزراعة مستقبلاً إلى تقليص آثار الأزمة، لكن إذا وضعنا بالاعتبار مدى تأثير المصالح الزراعية على سياسات واقتصاد إسرائيل تصبح الخيارات المذكورة غير مرجحة.

الأردن:

يُقدِّر توماس ناف من جامعة بنسلفانيا أن استهلاك الأردن من المياه كان عام ١٩٨٥، زهاء (٨٧٠) مليون متر مكعب، ويتوقع أن يصل الطلب السنوي على المياه إلى ألف مليون متر مكعب سنوياً عند نهاية هذا القرن، وهو ما سيؤدي إلى عجز في المياه يتراوح بين (١٧٠) و(٢٠٠) مليون متر مكعب. ويستعمل الأردن (١٣٠)

مليون متر مكعب من مياه نهر اليرموك لري المزروعات في حوض الأردن.

وكانت سوريا والأردن قد وقعا اتفاقاً في الأونة الأخيرة، لإنشاء سد الوحدة في منطقة المقارن. ومن المتوقع أن يصل مخزون هذا السد (الذي يبلغ ارتفاعه مائة متر) من المياه (٢٢٠) مليون متر مكعب سنوياً وسيساهم في تنظيم تدفق مياه نهر اليرموك وتوسيع قدرات شبكات الري في وادي الأردن، وتوفير المياه للاستعمالات البلدية والصناعية شمال الأردن. كما أن هذا الاتفاق يحدد أبعاد خطط التطوير السورية في حوض اليرموك.

سوريا:

يتضمن البرنامج السوري لتطوير حوض اليرموك، وإنشاء عدة سدود صغيرة، ومتوسطة، تستطيع أن تحول زهاء أربعين بالمئة من مياه اليرموك، إذا لم يتم التقيد بشروط الاتفاق مع الأردن. ولولا الاتفاق مع الأردن، لكانت سوريا بحاجة إلى عشر سنوات، لإكمال خططها، ولكان النزاع سيزداد حدة نتيجة النقص في كميات المياه.

ولا شك أن تحويل سوريا لمجرى نهر اليرموك، كان سيعني خسارة الأردن لكميات كبيرة من المياه. ويقوم الأردن الآن بزيادة حصته من مياه اليرموك للأغراض الزراعية في وادي الأردن.

وبالإضافة إلى ذلك يتم ضخ مياه اليرموك عبر الأنابيب إلى المراكز الحضرية في شمال الأردن، مثل: إربد وعمان للاستعمالات البلدية والصناعية.

الضفة الغربية وقطاع غزة:

جاء في كراس (الضفة الغربية، وثائق ومعلومات) إن المصادر المائية في الضفة الغربية المشتركة مع إسرائيل، يتم استغلالها إلى أقصى طاقتها «بواقع خمسة بالمئة للضفة الغربية و (٩٥) بالمئة لإسرائيل» ويشير الكتاب أيضاً بأن السلطات المائية تخطط لتخصيص (١٣٧) مليون متر مكعب من الماء سنوياً لسكان الضفة الغربية (الذين يبلغ عددهم زهاء مليون نسمة) عند نهاية هذا القرن، ومائة مليون متر مكعب سنوياً للمستوطنين اليهود في الضفة الغربية، مع أن عددهم لا يزيد عن مائة ألف مستوطن. لكن المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية بدأت باستهلاك المزيد من المياه، أي أكثر من حصتها بنسبة الثلث تقريباً.

أما الوضع المائي في قطاع غزة، فقد وصفه الخبراء بأنه (قنبلة موقوتة تنتظر التفجير) ذلك أن الطبقة الصخرية المائية التي تزود المنطقة أصبحت على وشك النفاذ. وفي عام ١٩٨٥ كان الاستهلاك المائي لمقاصد الزراعة يزيد عن التعويض الطبيعي في تلك المياه الجوفية بنسبة (٥٠) بالمئة، وقد أدى الضخ المتزايد للمياه إلى تلوث جزئي لتلك المياه الجوفية.

حوضا دجلة والفرات:

ينبع كل من نهري دجلة والفرات في المنطقة الجبلية شرق تركيا. ويمر الفرات في الأراضي السورية والأراضي العراقية، حتى الخليج. أما دجلة فيعبر العراق مباشرة ويتلقى مياهاً إضافية من الروافد التي تصب فيه وتنبع في جبال زاغروس في إيران. ثم يلتقي دجلة مع الفـرات ليصبا معاً في الخليج. وتغطي شبكة مصارف المياه من النهرين زهاء (٤٣٠) ألف ميل مربع. وتبلغ كمية المياه التي تتدفق في دجلة (٤٢,٢٣٠) مليون متر مكعب. وفي الفرات (٣١,٨٣٠) مليون متر مكعب سنوياً.

إن انخفاض كميات المياه في النهرين، وانخفاض نوعيتها، ستكون موضع خلاف ونزاع في المستقبل بين العراق وسوريا وتركيا.

تركيـــا:

كان من شأن مشـاريع التنمية الـطمـوحة في تركيا، خاصة مشـروع الأناضول في الجنوب الشرقي، أن قلصت من كميات المياه المتدفقة في الفرات وهو ما يؤثر مباشرة على كل من سوريا والعراق. ثم إن المشاريع التنموية في هذه الأقطار الثلاثة، أخذت تؤثر سلباً على نوعية المياه السطحية والجوفية، وتقلص الكميات

المستعملة في الـزراعـة، ويمكن أن يأتي الفرج إذا نفذت تركيا اقتراحها الأخير في نقل مياهها الفائضة من أنهارها الكثيرة، وخاصة نهري سيمون إلى أقطار الشرق الأوسط الأخرى بواسطة (أنبوب السلام).

سوريـا:

من الصعب تقييم الـظروف في سوريا ذلـك أن الـوكالات الأمـريكية، والمنظمات المتعددة الأطراف، لا تقوم بأية مشاريع تنموية في سوريا. ولا تعلن الحكومة عن مشروعاتها المائية، لكن الخبـراء يعتقدون بأن سوريا قد تعاني عجزاً في حاجاتها المائية يبلغ مليار متر مكعب، عند نهاية هذا القرن إذا استمرت أنماط الاستهـلاك المـائية الـراهنة. كما تواجه سوريا نقصاً متزايداً في المياه، نتيجة استغلال تركيا المكثف لمياه الفرات، وتلوث المياه بسبب استعمـال المبيدات والمخصبات الكيماوية في الزراعة، وبسبب ملوحة بعض الأراضي. وحتى منذ الآن نلاحظ أن المدن الرئيسية مثل العاصمة دمشق، ومدينة حلب، تعاني نقصاً دائماً في المـاء والكهـربـاء، خاصـة خلال أشهر الصيف. أما المشاريع الـزراعية المقتـرحـة، فقـد تؤدي إلى أضـرار إضـافية في نوعية وإمدادات المياه، خاصة إذا لم يتم تصميمها وإنشاؤها بأفضل المواصفات.

حوض نهر النيل:

النيل هو أطـول نهـر في العالم، . ويجري في تسعة أقطار أفــريقية، وهي بورانـدي، مصـر، الحبشـة، كينيا، راونـدي، السودان، تانزانيا، أوغندا، وزائير، ويغطي حوض النيل عشر القارة الافريقية تقريباً، وتبلغ كمية المياه التي تتدفق فيه سنوياً (٩٣) ألف مليون متر مكعب تقريباً.

كان الجفاف الذي حل في القرن الافريقي، وانخفاض كمية الأمطار، في عقد الثمانينات، أن ركزت اهتمام العالم على حوض نهـر النيل، وخـاصة على الحبشة والسودان. ورغم عودة هطول الأمطار إلى معدلاتها الطبيعية، وتحسن الوضع إلى درجة ما، فإن أقـطار حوض النيل ما زالت تواجـه احتمالات الجفاف من حين لآخر، وتدني نوعية المياه، وحتى المجاعات في بعض المناطق. وقد أظهر التاريخ أن التعاون في إدارة المصادر والتنمية، بين أقطار حوض النيل التسعـة صعب المنال. وفي عام ١٩٨٣ تم تشكيل هيئـة باسم (مجمـوعـة أندوغو) لتطوير التعاون على أوسع نطاق ممكن، وربما تصبح هذه المجموعة رائدة للتعاون في استغلال المصادر المائية.

موضوع المياه في المحادثات الإسرائيلية الفلسطينية(*)

. . . في الشرق الأوسط المجدب، حيث ترتفع الحرارة، يعتبر الماء مصدراً استراتيجياً أكثر من النفط. إنه مصدر الحياة، وبدونه لا توجد فرصة لأية تنمية اقتصادية أو اجتماعية. وعندما تكون مصادر المياه محدودة، فقد تقوم دولة بالاستيلاء على مصادر دولة مجاورة، أو تقييد تدفق تلك المياه، أو التسبب في زيادة نسبة الملوحة فيها.

إن دارسة تاريخ النزاع العربي الإسرائيلي، يكشف أن المنازعات المائية كانت من ضمن الأسباب الرئيسية للحرب. فمنذ بواكير الخمسينات أدت المنازعات حول مشاريع إسرائيل الإنشائية قرب نهر الأردن، إلى اشتباكات بين سورية وإسرائيل، وفي النهاية ضغطت أمريكا على إسرائيل، لوقف العمل في تلك المشروعات. ولم تؤد توصيات أريك جونستون (وسيط المياه) الأمريكي إلى تهدئة الوضع طويلاً. كما أن محاولات العرب لتحويل مصادر مياه نهر الأردن، كانت من الأسباب الرئيسية

(*) خلاصة ورقة عمل بعنوان (الأمن الإسرائيلي ومتطلبات الحد الأدنى في المفاوضات مع الفلسطينيين) أعدها زئيف شيف أي معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى، الصفحة ١٨ حتى ٢٤ عام ١٩٨٩.

لانـدلاع حرب حزيران عام ١٩٦٧. وينبغي التذكير بأن العرب اتخذوا قرار الشروع في عمليات التحويل، في مؤتمر القمة العربي الأول الـذي عقد عام ١٩٦٤، وذلك بعد أن بدأت إسرائيل في تحـويل المياه من بحيرة طبـريا إلى النقب. كما أن مؤتمر القمة المذكور هو الذي أنشأ القيادة العسكرية العربية المشتركة وأوجد منظمة التحرير الفلسطينية.

إن موضوع مصادر المياه في الضفة الغربية وقطاع غزة، هو من أصعب المشـاكـل الأمنية المعقـدة. فليس للمياه حدود، وبالتالي لا يمكن التعامل مع المياه الجوفية والمخزونات المائية في الـطبقـات الصخرية بنفس طريقة التعامل في ترسيم الحدود الجغرافية. وهكذا لا بد من حماية إسرائيل من تهديد ضخ الماء بلا حدود في الضفة الغربية. إذ قد يكون لهذا الضخ أثر مباشر على الميزان المـائي في أكثـر المنـاطق الإسـرائيلية ازدحـاماً بالسكان، وقد يؤدي إلى ارتفاع نسبة الملوحة في المخزون المائي الذي يغذي السهل الساحلي.

وتتـركـز المشكلة المائية أساساً في شريط السهل الساحلي الإسرائيلي الضيق المعروف باسم (الخصر الضيق) وكان أمن هذه المنطقة موضع اهتمام المخططين العسكريين الإسرائيليين وعلى نحو دائم قبل حرب عام ١٩٦٧، فقد كانوا يخشون أن يؤدي هجوم

مفاجىء من الشرق إلى تقسيم إسرائيل إلى قسمين. وتوجد مشكلة مائية ملحوظة في قطاع غزة مع أن دور اللاعبين معكوسة، إذ إن ضخ إسرائيل المكثف للمياه الجوفية، يؤثر سلباً على مخزون قطاع غزة من المياه، ويزيد في ملوحتها أيضاً.

وبكلمات أخرى، ينبغي النظر إلى المياه كبعد إضافي في المنطقة، وإن أية محاولة لتجاهل هذا الموضوع الحساس، يعني إيجاد ذريعة لتبرير الحرب بين إسرائيل والشخصية الفلسطينية، التي سيتم إنشاؤها في المناطق المحتلة.

كما أن معالجة موضوع المياه في نفس الوقت بأسلوب صحيح ، يجعل التعاون في المستقبل بين إسرائيل وجيرانها في الشرق الأوسط أمراً ممكناً. ويتعين أن يكون هذا التعاون مساهمة إيجابية للتعايش السلمي، أكثر من أي عمل مشترك في المجال العسكري.

وكما سبق (لجلالة) الملك حسين أن قال: «إن المياه قد تكون سبباً للنزاع أو مصدراً للسلام في الشرق الأوسط».

الاعتماد المتبادل على المياه

إن زهاء ثلاثين بالمئة من مصادر المياه الإسرائيلية يتدفق في الضفة الغربية. ولأن إسرائيل تستغل أكثر من تسعين بالمئة من

مصادرها المائية، فإن تخفيض مصادرها المائية من الضفة الغربية سيعرضها لأزمة كبيرة.

ويوجد خزانان مائيان جوفيان مشتركان بين إسرائيل والضفة الغربية. الصغير منهما هو الخزان الشمالي، الذي يمتد حتى منطقة بيسان، ويضخ منه سنوياً (١١٠) مليون متر مكعب، يستهلك العرب في شمال الضفة الغربية منها زهاء (٢٥) مليون متر مكعب.

أما الخزان الثاني، وهو أكثر أهمية، فهو نهير (أو جدول) ياركون تانينيم الذي يجري تحت الأرض على طول السهل الساحلي الإسرائيلي قرب منحدرات (الضفة الغربية) ويمتد هذا الخزان من المنحدرات الجنوبية لسلسلة جبل الكرمل في الشمال حتى بئر السبع في الجنوب. ولإدراك أهميته تكفي الإشارة بأن إسرائيل تسحب منه سنوياً (٣٢٠) مليون متر مكعب من المياه، وهي كمية تقارب ما تسحبه إسرائيل من بحيرة طبريا، (أكبر خزان مائي إسرائيلي). بينما يسحب الفلسطينيون من هذا الخزان تحت الأرضي زهاء عشرين مليون متر مكعب فقط.

ووفقاً للخبراء تكمن أهمية خزان ياركون تانينيم في كمية ونوعية مياهه، إنه يزود القدس وكافة مدن السهل الساحلي وحتى بئر السبع بمثاه الشفة. وبالإضافة إلى ذلك فإن هذا الخزان تحت الأرضي يضطلع بمهمة المنظم الموسمي، إذ إنه يجمع أمطار

الشتاء لاستعمالها في الصيف، كما يضطلع بمهمة المنظم الدائم لتدفق المياه في السنوات الماطرة، أو الجافة على السواء. ولغزارة تدفق مياهه فإن خزان ياركون تانينيم الجوفي الذي يدعى (العمود الفقـري) في النظام المائي الإسرائيلي يمكن اعتباره فعلاً ثاني ناقـل لمصادر المياه في إسرائيل بعد الناقل الأول الذي يسحب المياه من بحيرة طبريا.

إن أي ضرر يلحق بخـزان ياركـون تانينيم يؤثر على النظام المائي في إسرائيل بأسرها. وفي عام ١٩٧٧ رفعت اللجنة المائية الإسرائيلية تقريراً سرياً إلى الحكومة حذرت فيه من زيادة الضخ من الخـزان خشية أن يؤدي ذلـك إلى توسيع (الثقب) المـوجود في الخزان ويتصل بالبحر الأبيض المتوسط عبر الشقوق الصخرية وهو ما يهدد بارتفاع نسبة الملوحة في مياهه. وجاء في التقرير (إن حفر الآبـار على نحـو اعتبـاطي في الضفـة الغـربية، وخـاصـة في المنحدرات الغربية، قد يلحق ضرراً كبيراً في الخزان).

وعلى نحـو مشابه فإن حفر الآبار على نحو اعتباطي وزيادة الضخّ من الخزان الشمالي سيلحق الضرر فيه، وهو ما سيؤدي إلى انخفاض كمية المياه المتوفرة لإسرائيل، وإن كانت مياه البحر لا يمكن أن تصل إلى الخزان الشمالي، وهذا يعني أن زيادة الضخ منه لن يصل حد الأزمة في المدى المنظور، ومع ذلك فإن مخاطر

زيادة الضخ في المنحدرات الغربية من الضفة الغربية، سواء عن قصد أو غير قصد، سيلحق الضرر بسرعة ـ كما يقول الخبراء ـ بالجزء الشمالي من خزان ياركون تانينيم، ويهدد بذلك نوعية ثلثي المياه تقريباً في هذا الخزان الحيوي لحياة إسرائيل.

قبل عام ١٩٦٧ كان الفلسطينيون يضخون فقط زهاء عشرين مليون متر مكعب سنوياً من خزان ياركون تانينيم... كانت الزراعة الفلسطينية بدائية، ولم يبدأ النشاط في حفر الآبار في المنحدرات الغربية من الضفة الغربية إلا في أواسط الستينات. وفي عشية حرب حزيران، كانت الحكومة الأردنية تعد الخطط لضخ مياه إضافية من المنطقة و تحويلها إلى القدس الشرقية ورام الله. وأدركت إسرائيل منذئذٍ مخاطر زيادة الضخ من الخزان. ولذلك منعت الفلسطينيين بعد الحرب من ضخ أي بئر جديد إلا إذا كان لغايات الشرب».

إنها لا تسمح بضخ أكثر من عشرين مليون متر مكعب من المياه، وهي نفس الكمية التي كانت تضخ عام ١٩٦٧. وبينما تحافظ على حق العرب بهذا الحد الأدنى من المياه حسب تخصيص الحصص الذي وضع عام ٢١٩٧٦: فإن إسرائيل لا تسمح للعرب بضخ كميات إضافية من المياه لمقتضيات التنمية الزراعية في الضفة الغربية. ولا شك أن المستوطنين اليهود

يستهلكون كميات مياه أكثر من العرب بكثير.

وهكذا فإن أية اتفاقية سلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين، تتطلب التعاون الوثيق بينهما في استغلال مصادر المياه، وسيطالب الفلسطينيون قطعاً بكمية أكبر من مياه خزان ياركون تانينيم، وهو طلب ستضطر إسرائيل لاعتباره، إذا كانت تأمل في بناء تعاون وثيق مع الفلسطينيين، بهدف منع حفر الآبار على نحو غير منضبط في الأراضي الفلسطينية.

أما في قطاع غزة، فإن الاعتماد المتبادل على مصادر المياه، يهدد الفلسطينيين أكثر مما يهدد الإسرائيليين. لأن إسرائيل بالنسبة للوضع المائي في غزة، هي الطرف الذي يجلس (في أعلى النهر) وبـالتالي فإن زيادة الضخ الإسرائيلي يؤثر بكل تأكيد على كمية المياه المتوفرة للسكان في قطاع غزة، الذي يعاني سلفاً من شح المياه ومن ملوحتها بدرجة ما أيضاً.

لقد أخطأت إسرائيل عندما سمحت للمستوطنين اليهود في القطاع بضخ الماء من الآبار المحلية، بدل أن تزودهم بالمياه من مصادرها داخل الخط الأخضر، لأن ضخ المستوطنين من المصادر المحلية يساعد في نضوبها.

. . إن أفضـل طريقة لضمانة الأمن المائي الإسرائيلي هي

إنشاء لجنة إسرائيلية فلسطينية مشتركة للمياه، للإشراف على مصادر المياه، وتقسيم الحصص (الكوتا) المائية، والإشراف على توزيعها وفقاً لمعيار دولي مقبول من الطرفين. وينبغي أن تصر إسرائيل على نقطة مهمة، وهي أنه حتى لو تمّ إنشاء كيان فلسطيني في الضفة والقطاع، فإن اللجنة ستواصل اجتماعاتها وعملها.

من ناحية أخرى لا بد من إضفاء أهمية خاصة على التعاون الإقليمي في المسائل المائية. فبدون مساعدة مصر سيعاني قطاع غزة صعوبات جمة في تأمين حاجته من المياه. وهكذا فإن القطاع لا يمكن أنْ يعتمد على إسرائيل وحدها وتستطيع مصر أن تقدم مساهمة كبيرة للتسوية السلمية، بأن تمد أنبوب مياه من النيل إلى غزة، وذلك ضمن الخطة المصرية لسحب مياه النيل إلى مدينة العريش الساحلية القريبة جداً من حدود قطاع غزة.

كما أن التعاون مع الأردن أكثر أهمية، لأنه لا يستطيع أن يقطع صلاته الجغرافية بالضفة الغربية، كما أن مصادر المياه في شمال الأردن متصلة بسوريا وإسرائيل، كذلك فإن الضفة الغربية لها علاقة بخطط التنمية الأردنية في حوض الأردن.

وتجدر الإشارة هنا بأنه منذ خطة خبير المياه الأمريكي (جولستون) كانت الضفة الغربية تعتبر على الدوام شريكة في مصادر المياه من أي مشروع تنموي على نهر اليرموك. والدور

الأردني غاية في الأهمية لضمانة استفادة الضفة الغربية من المشاريع المائية على نهر اليرموك، ومن المياه الجوفية ومياه الوديان التي ترفد نهر الأردن.

«.. إن الخطر الذي يتهدد خزان ياركون تانينيم المائي الجوفي يكمن في حفر الآبار في المنحدرات الغربية من الضفة الغربية. ويقول الخبراء الإسرائيليون بهذا الصدد: إن المنطقة الحرجة تمتد بشكل شريط عند سفوح المنحدرات، وتمتد شرقاً حتى قرية عنبتا في منطقة طولكرم وقلقيلية. ويمتد هذا الشريط الحرج ما بين كيلو مترين إلى ستة كيلو مترات، إلى الشرق من الخط الأخضر. ولا بد أن تحتفظ إسرائيل بهذا الشريط وذلك لإبعاد احتمالات الاحتكاك مستقبلاً حول المصادر المائية(*).

وهناك نقطة مهمة، وهي أن إسرائيل بحاجة لتعديل حدودها الشرقية في هذه المنطقة، لتوسيع (خصرها الضيق) حسب حدود ما قبل حرب حزيران ١٩٦٧. والمشكلة هنا أن الحدود التي يتم ترسيمها على أساس المصادر المائية لن تكون مستقيمة، بل على شكل منحنيات ومنعطفات حول السفوح وعبر الوديان. وعلى أية

(*) في مساعيها للاحتفاظ ببعض الأراضي العربية، تحاول إسرائيل التمسك بحجج واهية، فهي تطالب ببعض الأراضي، بحجة الأمن مرة، وحجة عدم الاحتكاك مستقبلاً على المصادر المائية مرة أخرى، ولن تعدم حججاً أخرى سنسمع عنها قريباً (المترجم).

حال يمكن التغلب على هذه الصعوبة عن طريق المفاوضات، وبالتالي لا بد أن يضطلع خبراء المياه (وليس كبار الضباط فقط) في تقرير الحدود النهائية لإسرائيل.

استهلاك المياه في الضفة الغربية(*)

أولاً: تحليل حسب الشرائح السكانية (بمليونات الأمتار المكعبة)

الشريحة السكانية	١٩٨٢	١٩٩٠	٢٠١٠
القرى العربية	١٥	٢٥	٣٥
البلدان العربية	٣٥	٥٠	٦٠
المستوطنات الإسرائيلية	٩٠	٩٠	٩٠

ثانياً: تحليل حسب المنطقة الجغرافية (بيانات ١٩٨٤)

المنطقــة	الاستهلاك السنوي (بملايين الأمتار المكعبة)
نابلس	٤٤
القدس	٥
الخليل	٦
أريحا	٦٤

(*) أطلس المعلومات عن الضفة الغربية. ميرون بنفستي ١٩٨٨ صفحة ٢٦.

الخطط السابقة لاقتسام المياه(*)

في سبيل وضع خطة مائية إقليمية، فإن الوفود المشاركة في المفاوضات المتعددة الأطراف، قد تعود إلى مناقشة ثلاث خطط سبق أن اقترحتها أمريكا والجامعة العربية وإسرائيل على التوالي في الخمسينات والستينات. وتعتبر هذه الخطط أبكر المحاولات لإيجاد تعاون إقليمي في موضوع المياه بين أقطار متعادية.

أولاً: خطة جونستون الرئيسية:

وهي الخطة الموحدة لتنمية مصادر المياه في وادي الأردن، وضعتها وطورتها مؤسسة شارلز مين الأمريكية وقام السفير أريك جولستون كمبعوث شخصي من الرئيس أيزنهاور بعرضها على إسرائيل والأقطار العربية.

وتركز الخطة على تنمية الموارد والاقتصاد على أسس إقليمية، وليس على أساس الحدود السياسية، وخاصة فيما يتعلق بالمصادر المائية أي نهر الأردن وروافده. ومياه بحيرة طبريا ووادي الحولة.

(*) معظم المعلومات حول هذا الموضوع مقتبسة من كتاب (السياسات المائية) بقلم ميريام لاوي نشرته مؤسسة ماك غيل لدراسات التنمية الدولية عام ١٩٨٤.

كانت الصفة الإقليمية للخطة موضع استياء كافة الأقطار المعنية، فإسرائيل شعرت بأن مثل هذه الترتيبات ستحول بينها وبين تنفيذ خططها الخاصة بالاستغلال المكثف لمصادرها المائية، إذا ما منحت الأقطار العربية ولو إشرافاً جزئياً على هذه المصادر. كما احتجت إسرائيل على الخطة لأنها لا تتطرق إلى مشروع ري النقب أما الجانب العربي فقد عارض الأردن وسوريا الخطة لأنها تشمل ـ ضمن أمور أخرى ـ سحب المياه من نهر اليرموك وتخزينها في منشآت ستقام لهذا الغرض عند بحيرة طبريا في الجانب الإسرائيلي. وخشي الأردنيون والسوريون كذلك من أن تؤدي الخطة إلى التدخل في خططهم الخاصة لاقتسام مياه نهر اليرموك.

ثانياً: خطة الجامعة العربية:

في عام ١٩٥٤ تقدمت الجامعة العربية باقتراحات إضافية على الخطة الرئيسية السالفة، تنطوي على تعديلات جوهرية لمصلحة الدول العربية: فبدل تخزين مياه اليرموك في الجانب الإسرائيلي، دعت المقترحات العربية إلى تخزينها في سد يقام على نهر اليرموك نفسه. وزادت في حصص المياه المخصصة للعرب وخاصة سوريا، كما خفضت حصة سوريا بنسبة النصف تقريباً. ومع ذلك كانت المقترحات العربية بمثابة أول اعتراف رسمي بدور إسرائيل في أية ترتيبات لاقتسام المياه في المنطقة.

ثالثاً: خطة كوتون:

نشرت خطة كوتون عام ١٩٥٤ وسميت بهذا الاسم نسبة إلى واضعها (جون كوتون) المستشار الأمريكي الخبير في المياه الذي كان يعمل مع الحكومة الإسرائيلية، وقد مثلها عندما تقدم بهذه المقترحات لتعديل خطة جونستون، بحيث تزداد حصة إسرائيل من مياه نهر الأردن. ودعا كوتون إلى تحويل مجرى نهر الليطاني اللبناني، بحيث يتم سحب جزء من مياهه إلى شمال إسرائيل وبحيرة طبريا، بهدف تخفيض نسبة الملوحة من مياه البحيرية.

حصص المياه المقررة حسب الخطط الثلاث مقدرة بملايين الأمتار المكعبة

الدولة	الخطة الرئيسية	خطة الجامعة العربية	خطة كوتون
إسرائيل	٣٩٤	٢٧٠	١٢٩٠
الأردن	٧٧٤	٩١١	٥٧٥
سوريا	٤٥	١٢٠	٣٠
لبنان	—	٣٢	٤٥١